# الجامعة بين ضمان جودة التكوين وتلبية متطلبات سوق العمل

دراسة تحليلية لآراء الأساتذة بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2

# The university ensures the quality of the training and meets the demands of the labor market

Analytical study of the professors at the university of constantine2

**د. جنادي لمياء**

جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2- (الجزائر)

**تاريخ الاستلام : 22-10-2020؛ تاريخ المراجعة : 07-10-2020؛ تاريخ القبول : 31-12-2020**

**ملخص:**

للتعليم العالي دورا هاما في بناء الاقتصاد ومجتمع المعرفة على مستوى عالمي. وإن الارتباط بين التعليم العالي ومساهمته في استراتيجيات التنمية الاقتصادية لن يتحقق إلا من خلال تكوين شباب مؤهلين للتكيف مع متطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، من جهة، وبتعزيز الشراكة، من جهة أخرى. ضمن هذا السياق يصبح انفتاح الجامعة على المحيط الاجتماعي والاقتصادي من الأولويات الضرورية لتحقيق مجموعة الأهداف العلمية والبيداغوجية وكذا المرافقة نحو الإدماج المهني.

سنحاول من خلال هذا المقال تقييم مدى مواءمة هذه الأهداف والاستراتيجيات مع متطلبات سوق العمل وذلك حسب آراء الأستاذ الجامعي.

وكنا قد انتهجنا المنهج الوصفي بتطبيق أداة الاستبيان على عينة مكونة من 60 أستاذ، لتعبر النتائج النهائية على أن ضمان الجودة في الجامعة يحتاج إلى توظيف جيد للعمل والإنتاج والاتصال وأداء كلي جيد لمجالات المجتمع المختلفة، إذ أن احتمالات وإمكانيات ضمان الجودة في التعليم العالي ليست مستحيلة خاصة بعد انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي مما يرجح المزيد من التحول نحو جودة التكوين في صنع القرارات، وفي كفاءة الأداء والخدمة ونوعية الخريج.

**الكلمات المفتاح :** تعليم جامعي- سوق العمل- جودة .

## Abstract :

Higher education plays an important role in building the economy and knowledge society on a global level. The link between higher education and its contribution to economic development strategies will only be achieved through the formation of young people who are qualified to adapt to the requirements of the social and economic environment; on the one hand and the promotion of partnership on the other.

Within this context, the openness of the university to the economic environment becomes a necessary priority for achieving the set of scientific and pedagogical goals and accompanying towards career guidance.

In this article, we will attempt to assess the suitability of these objectives to the requirements of the labor market. according to the views of the university professor. we applied the descriptive approach and condemned the form on a sample of 60 professor. the results indicate that quality assurance in higher education requires good employment production and communication.

The possibilities of guaranteeing the quality of higher education are not impossible, which is likely to shift towards better quality in decision-making and performance efficiency.

**Keywords :** University education; labor market; quality.

**مقدمـــة :**

يواجه التعليم العالي في وقتنا الحاضر الكثير من التحديات، خاصة في ظل العولمة وتطور التكنولوجيات الحديثة التي أضحت ميزة أساسية من ميزات العصر الحاضر. لذا أصبح من الضروري جدا أن يكون للجامعة دورا بارزا في خضم هذه التطورات والاستفادة منها وذلك من خلال الارتقاء المستمر بالأداء وضمان الجودة في التكوين والتعليم على حد سواء.

إن مفهوم الجودة في الجامعة يبقى محل تضارب في الآراء، فهناك من يحدّده من خلال مدى تلبية وتحقيق المؤسسة الجامعية لأهدافها المتوقعة، ويرى البعض الآخر أنها تعني التطابق مع العرض، في حين ينظر آخرون للجودة من خلال القيم المضافة.

أما المفهوم الوارد في القانون 11 بالإعلان الدولي للتعليم العالي الصادر عن الأمم المتحدة فهو يرى أن ضمان الجودة هو متعدّد الأبعاد يشمل جميع وظائف وأنشطة التعليم العالي: التدريس، البرامج الأكاديمية، البحث العلمي، العاملين بالمؤسسة، الطلاب، التجهيزات المادية والخدمات الاجتماعية...**(Vukasovic.M.2002).**

**إشكالية الدراسة :**

قد لا يتقبل البعض فكرة أن الجودة في التكوين الجامعي هي مرتبطة أساسا بإحداث البرامج التعليمية الجامعية وتطويرها وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل وذلك بالبحث المستمر عن التوازن بين الإنتاج الكمي والنوعي لنظام التعليم العالي، وبين المتطلبات الكمية والنوعية لنظام التوظيف. إن هذه المهمة الحديثة في العلاقة بين الجامعة وسوق العمل ستفرز حتما نظرة جديدة من طرف عالم الشغل والمؤسسات الاقتصادية تجاه الجامعة والاعتراف بالكفاءات ثمرة التكوين الجامعي وعليه:

- هل يتيح التكوين الجامعي فرصة دراسية وثيقة الصلة بنوعية العمل الذي يرغب الطالب التخصص به مستقبلا؟
- هل تهيّئ طرائق التعليم الجامعي فرصة لتدريب الطلبة في مواقع العمل والإنتاج لتنمية الخبرات العملية للتخصص بما يخدم الحياة المهنية مستقبلا؟
- وهل يهتم التكوين في الجامعة بإعداد خريجين يمتلكون الكفاءات والمهارات التي يتطلبها سوق العمل؟

ولما كان التعليم الجامعي غير قادر على مواجهة تغيرات سوق العمل ومتطلباته بمعزل عن العنصر البشري خاصة الأستاذ باعتباره المورد الأكثر قيمة وفاعلية للتعامل مع هذه التحديات، فلقد بات من الضروري السعي بتطوير مسؤوليته الاجتماعية على النحو الذي يمكّنه من تعزيز دوره الفاعل في تحقيق الجودة، ويقول في هذا الصدد **(إدوار ساليز.1994.ص176)** " أن الاستثمار المستقبلي يكمن في الإنسان ويعتمد على المؤسسات الناجحة ".

إذن من خلال هذا الطرح سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها من خلال تحليل آراء أساتذة التعليم الجامعي حول طبيعة التكوين ومواصفاته ومدى مطابقتها لمتطلبات سوق العمل.

**أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على معايير جودة التكوين حسب وجهة نظر الأساتذة والمؤثرة في فاعلية التعليم الجامعي، والتي يمكن الرجوع إليها بهدف تحديد مواصفات الأداء والخدمة وكذلك مدى مساهمة التكوين في إعداد متخرجين ذوو كفاءات ومهارات تساعدهم على ولوج عالم الشغل بكل ثقة.

**أهداف الدراسة:**

- هذه الدراسة استكشافية تهدف إلى معرفة معايير الجودة حسب آراء الأستاذ الجامعي بصفته عنصرا فاعلا في العملية البيداغوجية والعلمية وهل ضمان الجودة يقتصر على الكفاءة والأداء أم على معايير أخرى.
- تهدف هذه الدراسة أيضا إلى معرفة ما إذا كان التكوين الجامعي الذي يتلقاه الطالب كفيلا بتهيئته لسوق العمل، وهل هناك مرافقة بيداغوجية سليمة للطلبة خلال مشوارهم الدراسي تؤهلهم لمواجهة متطلبات المحيط الإقتصادي.

**I. مفاهيم الدراسة**

**I.1- التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي كل أنواع دراسات التكوين والتكوين الموجه بغرض البحث على مستوى الجامعة أو المؤسسات التعليمية المعترف بها من طرف السلطات الرسمية للدولة، ويأتي هذا التكوين بعد المرحلة الثانوية (Unesco.1998.P01).

**I.2- مفهوم الجودة:** تعرف بأنها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة، ويعرفها المعهد الأمريكي للمعايير بأنها جملة من السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة.**(رشدي أحمد طعيمة.2008.ص21).**

**I.3- سوق العمل:** هو كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب كفاءات بشرية مفيدة للعمل.

**II.مقاربة نظرية للجودة في التعليم العالي**

إن ضمان الجودة في التعليم العالي يطرح عدة مداخل يمكن لمؤسسة التعليم العالي أن تتبنى إحداها. فالدراسات المقارنة التي اهتمت بفحص أنظمة ضمان الجودة في مختلف الدول خلصت إلى أن هناك تباينا في أنظمة وأولويات تقييم ضمان الجودة، ففي بريطانيا على سبيل المثال تعطي أنظمة الجودة الأولوية لتقييم جودة عمليات التدريس والبحث، أما في الو.م.أ فالأولوية تعطى لتقييم الأداء وكفاءة قدرة المؤسسة على الاستمرار في تحقيق أغراضها. في حين أنه في اليابان تم الاهتمام بالمؤشرات الرقمية كمعدل الطلبة والأساتذة مثلا.

ومع ذلك هناك مدخلان رئيسيان ومتباينان في نفس الوقت في مجال الجودة: الأول يعرف بالخصائص الداخلية وهو الذي يركّز على القيم والمبادئ والأفكار الأساسية التي تشكل جوهر التعليم العالي والمدخل الثاني يعرف بالجودة الخارجية ويتعلق الأمر بقدرة المؤسسات الجامعية على تلبية احتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

إذن فالمدخل الأول يهتم بعمليات إنتاج المعرفة وتعليم الطلاب، في حين المدخل الثاني يرتبط بالأدوار المتغيرة التي ينتظرها المجتمع من الجامعة.

إن تهيئة المؤسسة الجامعية لتحقيق الجودة هي عملية تتطلب السعي للتغيير عبر تبني جوانب الجودة المتمثلة في الالتزام، التركيز على المستفيد، التعاونية، النظام التقويمي المتكامل والتحسين المستمر. فالالتزام يكون بالتزام جميع العاملين في المؤسسة الجامعية من إداريين وموظفين وطلبة بثقافة الجودة وبمواصفات البرامج التكوينية المعقدة وفق المعايير الإقليمية والدولية، وكذا معايير تقييم الشهادات وتقديم بحوث علمية ودراسات نفعية.

أما التركيز على المستفيد يقودنا إلى التمييز بين نوعين من المستفيدين: المستفيد الداخلي أي الطالب الذي يستهلك المعارف والمهارات وهو الذي يتلقى التكوين المجدي لإعداده وفقا للمستوى الذي يحتاجه سوق العمل. والمستفيد الخارجي الذي يتمثل في مؤسسات الخدمات والإنتاج التي توظف الطلبة المتخرجين بما يفترض أنها أكسبتهم مهارات ومعلومات واتجاهات.

في حين المشاركة التعاونية تكون من خلال إسهام كافة المعنيين بالتعليم الجامعي في القيادة واتخاذ القرارات وإتاحة فرص فاعلة في وضع الأهداف الجامعية وتطوير التعليم.

بالنسبة للنظام التقويمي المتكامل فهو يتبنى أدوات قياس ذات مؤشرات ومعايير يرتكز عليها التعليم الجامعي لمراقبة جودته بغرض بناء نظام ضبط النوعية وتوكيد الجودة. أما التحسين المستمر فهو يتطلب برامج تحدّد مواصفات الإنجاز ليتم في ضوئها القياس والتقويم، بالإضافة إلى فتح المؤسسات المجتمعية من الإنتاجية و الخدماتية أمام تدريب الطلبة خلال دراستهم الأكاديمية، الأمر الذي يسهّل عملية إعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل مستقبلا.

رهان التوافق بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية

مما لا شك فيه أن المتخرجين من الجامعة والحاملين لشهادات التعليم العالي غالبا ما يجدون أنفسهم في مواجهة وضعيات تكون فيها كفاءاتهم المكتسبة غير مطابقة للاحتياجات الجديدة في سوق العمل، هذا الأخير نجده في طلب مستمر ومتطور للكفاءات الجديدة. لذلك فإن نوعية التكوين في الجامعة تكمن اليوم في قدرته على التكيف مع الاحتياجات المطلوبة من طرف عالم الشغل من خلال إنتاج كفاءات قادرة على مواجهة التغيرات الحاصلة في سوق العمل.

إن انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي وعلى جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، يعد ضرورة حتمية بهدف الإطلاع على متطلبات هذا المحيط وشروط التوظيف، وبالمقابل لا بد من المؤسسات الاقتصادية أن تسهم هي الأخرى في عملية التقصي عن مخرجات الجامعة والإسهام في بناء البرامج التكوينية بغرض استقطاب الأنسب من هذه المخرجات لوحداتها الإنتاجية.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكننا تجاهل الدور الهام لمسؤوليات الأستاذ الجامعي المهنية والاجتماعية في مواجهة تحديات العصر بتحقيق جودة التعليم العالي وذلك بالاستناد لما يناط به من مسؤوليات وأدوار تمثل جوهرا أساسيا من أساسيات المستقبل.

**II - الطريقة والأدوات :** لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، باعتباره الأكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات، وبعد الإحاطة بالمعطيات النظرية للدراسة قمنا ببناء أداة البحث المتمثلة في الاستمارة والتي تمّ تحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين، احتوت هذه الاستمارة على 25 بندا يقوم من خلالها الأستاذ الجامعي باختيار تفضيلي حسب أهميّته، وتُقيَّم درجة الأهمية من 1 إلى 3 درجات (1 "غير موافق"، 2 "بدون رأي" و3 "موافق")، مع العلم أنّ استمارة البحث تنقسم إلى خمسة أبعاد، كلّ بعد يضمّ 05 بنود كما يلي:

1-جودة أهداف التكوين 2- جودة محتوى البرامج التكوينية 3- جودة أداء الأساتذة 4- جودة طرائق وأساليب التكوين 5- جودة التقويم والمتابعة.

**عينة الدراسة:** بالنسبة لعيّنة الدراسة فقد كانت مكوّنة من 60 أستاذا من كلية علم النفس والعلوم التربوية وقسم علم الاجتماع بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، في الفترة الممتدة بين شهر مارس وشهر ماي 2018.

أمّا المعالجة الإحصائية فقد كانت كما يلي:

1- حساب معامل الارتباط والثبات وفق طريقة التجزئة النصفية، حيث قسّمنا بنود الاستمارة إلى قسمين متساويين، يحتوي القسم الأول على الفقرات الفردية (1-3-...25)، والقسم الثاني يحتوي على العبارات الزوجية (2-4-...24)، لنستخرج بذلك معامل الارتباط بين الدرجات الفردية والزوجية من خلال استخدام معادلة سبيرمـــان وكانت النتيجة: r1.2=0.75

$$r1.2 = \frac{\Sigma X1\ X2 - nX1\ X2}{\sqrt{\Sigma X1^2 - nX1^2\ \ \Sigma^{X2^2 - nX2^2}}}$$

2- قمنا بعد ذلك بحساب معامل الثبات الذي كانت نتيجته: r=0.85 وهذا وفق المعادلة التالية:

$$r = \frac{2r}{1+r}$$

3- اعتمدنا في تفسير نتائج الدراسة على حساب النسب المئوية لكلّ بند، ثمّ حساب المتوسّط الحسابي لكلّ بعد، مع العلم أن معادلة المتوسط الحسابي هي:

$$X = \frac{\Sigma Xi}{N}$$

## III- النتائج ومناقشتها :

**جدول رقم01: عرض نتائج البعد الأول: جودة أهداف التكوين**

| جودة أهداف التكوين | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنود | 1 | % | 2 | % | 3 | % |
| 1- تُشتق أهداف التكوين الجامعي من متطلبات سوق العمل؟ | 19 | 31.66 | 37 | 61.66 | 4 | 6.66 |
| 2- تراعي أهداف التكوين حاجيات وظروف المجتمع؟ | 23 | 38.33 | 33 | 55 | 4 | 6.66 |
| 3- تؤكّد الأهداف على تكوين الطالب معرفيا ومهاريا؟ | 37 | 61.66 | 10 | 16.66 | 13 | 21.66 |
| 4- توجد مراجعة مستمرة لأهداف التكوين من طرف لجان متابعة الجودة؟ | 38 | 63.33 | 13 | 21.66 | 9 | 15 |
| 5- توجد شراكة مع المحيط الاقتصادي -الاجتماعي في بناء أهداف التكوين؟ | 34 | 56.66 | 14 | 23.33 | 12 | 20 |
| **الــمتوسّط الحسابــي** | **50.32** | | **35.66** | | **13.99** | |

باستقراء نتائج الجدول رقم01، نلاحظ أن نسبة 50.32 من الأساتذة كانوا غير موافقين على وجود شراكة مع المحيط الاقتصادي في بناء أهداف التكوين، كما أن هذه الأخيرة لا تخضع للمراجعة من طرف اللجان المختصة بضمان الجودة. في حين نلاحظ تقارب النسب في آراء الأساتذة سواء الذين لم يبدوا رأيهم حول هذا البعد أو الذين أبدوا موافقتهم.

**جدول رقم02: عرض نتائج البعد الثاني: جودة محتوى البرامج التكوينية**

| جودة محتوى البرامج التكوينية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنود | 1 | % | 2 | % | 3 | % |
| 6- يوجد تخطيط للبرامج بما يتناسب واحتياجات سوق العمل؟ | 32 | 53.33 | 16 | 26.66 | 12 | 20 |
| 7- تتضمن البرامج التكوينية الجانب النظري والعملي للدراسة؟ | 25 | 41.66 | 28 | 46.66 | 07 | 11.66 |
| 8- تشجّع البرامج التكوينية تنمية المهارات اللازمة للتخصّص في الدراسة أو سوق العمل؟ | 24 | 40 | 19 | 31.66 | 17 | 28.33 |
| 9- يتم تصميم البرامج التكوينية على أساس التجديد والتكامل في الخبرات بما يتناسب والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؟ | 24 | 40 | 17 | 28.33 | 19 | 31.66 |
| 10- هناك إتاحة الفرص للعاملين في القطاع الاقتصادي والاجتماعي لإبداء الرأي في بناء برامج التكوين؟ | 32 | 53.33 | 18 | 30 | 10 | 16.66 |
| **الــمتوسّط الحسابــي** | **36.06** | | **32.66** | | **21.66** | |

نتائج الجدول رقم 02 تدل على عدم موافقة الأساتذة فيما يخص جودة محتوى البرامج التكوينية ومدى تكيفها مع متطلبات سوق العمل وهذا ما تبينه نسبة المتوسط الحسابي لهذا الاختيار والمقدرة بـــ36.06 ، وتشير نسبة 32.66 إلى عدم إبداء الرأي بشأن تصميم البرامج التكوينية، في حين نسبة 21.66 فهي تدل على اختيار الموافقة.

**جدول رقم03: عرض نتائج البعد الثالث: جودة أداء الأساتذة**

| جودة أداء الأساتذة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنود | 1 | % | 2 | % | 3 | % |
| 11- يتصف الأساتذة بالكفاءة في التدريس؟ | 22 | 36.66 | 24 | 40 | 14 | 23.33 |
| 12- يتم تقويم الأستاذ بطريقة منتظمة لتحسين مستوى التكوين؟ | 14 | 23.33 | 40 | 66.66 | 06 | 10 |
| 13- يشجّع الأستاذ توليد اتجاهات إيجابية لدى الطلاب نحو التكوين؟ | 16 | 26.66 | 41 | 68.33 | 03 | 5 |
| 14- يمتلك الأستاذ القدرة على تشخيص الخلل ومواطن الضعف وإتباع أفضل السبل لمعالجتها؟ | 21 | 35 | 35 | 58.33 | 04 | 6.66 |
| 15- يمتلك الأستاذ القدرة على توجيه التكوين نحو خدمة المجتمع؟ | 34 | 56.66 | 14 | 23.33 | 12 | 20 |
| **الــمتوسّط الحسابــي** | **35.66** | | **51.33** | | **12.99** | |

إن استقراء نتائج الجدول رقم 03 يدل على أن أغلب الأساتذة لم يبدوا رأيهم بشأن جودة أداء الأستاذ المتمثلة خاصة في تشجيعه للطلبة نحو التكوين وكذا تقويمه المنتظم لتحسين مستوى هذا التكوين. أما نسبة 35.66 فهي تدل على عدم موافقتهم لأغلبية البنود الخاصة بهذا البعد، في حين 12.99 منهم من كان موافقا على جودة الأداء.

**جدول رقم04: عرض نتائج البعد الرابع: جودة طرائق وأساليب التكوين**

| جودة طرائق وأساليب التكوين | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنود | 1 | % | 2 | % | 3 | % |
| 16- تشجع أساليب التدريس على التفكير العلمي الإبداعي؟ | 32 | 53.33 | 16 | 26.66 | 12 | 20 |
| 17- تركز أساليب التدريس على تحقيق متوازن لغايات التكوين الأربعة: المعرفة، كفاءة الأداء، الكفاءة الاجتماعية، كفاءة التصرف؟savoir, savoir-faire, savoir-être, savoir-agir | 25 | 41.66 | 28 | 46.66 | 07 | 11.66 |
| 18- تشجع أساليب التدريس أسس التكوين عن بعد من خلال تشجيع الطلبة على استخدام التكنولوجيات الحديثة؟ | 24 | 40 | 19 | 31.66 | 17 | 28.33 |
| 19- تشجع أساليب التدريس الطلبة على التكوين الذاتي؟ | 24 | 40 | 18 | 30 | 18 | 30 |
| 20- تهتم طرائق التدريس بالتطوير؟ | 32 | 53.33 | 18 | 30 | 10 | 16.66 |
| **الــمتوسّط الحسابــي** | **45.66** | | **32.99** | | **21.33** | |

إن النتائج الملاحظة في الجدول رقم 04 تدل على أن النسبة العالية دائما هي التي تتعلق بعدم الموافقة (45.66) ، وعدم إبداء الرأي (32.99)، أما النسبة المنخفضة فهي تلك التي تشير إلى الموافقة (21.33) بشأن جودة أساليب التكوين.

**جدول رقم05: عرض نتائج البعد الخامس: جودة التقويم والمتابعة**

| جودة التقويم والمتابعة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنود | 1 | % | 2 | % | 3 | % |
| 21- يتم تقييم الطلبة وفق أسس موضوعية بعيدا عن المجاملات؟ | 22 | 36.66 | 25 | 41.66 | 13 | 21.66 |
| 22- يتم وضع معايير التقويم التي تتماشى والمعايير الدولية لخريجي الجامعة؟ | 14 | 23.33 | 40 | 66.66 | 06 | 10 |
| 23- هناك تحليل للواقع الفعلي لمدخلات ومخرجات الجامعة بهدف تحديد نقاط القوة والضعف؟ | 16 | 26.66 | 41 | 68.33 | 03 | 5 |
| 24- توجد مشروعات واستراتيجيات لضمان تقويم جودة المؤسسة الجامعية؟ | 21 | 35 | 35 | 58.33 | 04 | 6.66 |
| 25- يتم اتخاذ قرارات رشيدة لمواجهة القصور في التقويم؟ | 22 | 36.66 | 33 | 55 | 05 | 8.33 |
| **الــمتوسّط الحسابــي** | **31.66** | | **57.99** | | **10.33** | |

نتائج الجدول رقم 05 توضح بشكل كبير أن أكثر من نصف عينة الدراسة (57.99) ليس لديهم رأي فيما يخص جودة التقويم والمتابعة، أما أقل من النصف بقليل (31.66) ليسوا موافقين على هذا البعد أمام نسبة ضئيلة جدا (10.33) ممن أبدوا موافقتهم بشأن استراتيجيات التقويم الرشيدة.

إنّ النتائج العامة للدراسة نالت فيها معايير الأبعاد أهمية نسبية، على الرغم من أهمية تلك الأبعاد من وجهة نظرنا، إلا أن هذه النتائج قد ترجع إما إلى عدم إلمام أفراد العينة بثقافة الجودة في التعليم العالي ومدى أهميتها، أو لأن البعض لا يتقبّل فكرة أن احتياجات سوق العمل ليست هي المعيار الوحيد الذي يجب أخذه بالحسبان عند إحداث البرامج التعليمية الجامعية وتطويرها. فقد لا يكون سوق العمل بحاجة مثلا إلى فلاسفة أو اختصاصيين باللغات القديمة، ورغم ذلك فالجامعة تقوم بتكوين العديد من الطلبة في هذه الاختصاصات التي لا تمت بصلة إلى التطورات الحاصلة في سوق العمل، الأمر الذي لا يعني لا حاضرا ولا مستقبلا إغلاق هذه الأقسام..

**IV- استنتاج عام:**

يعتبر الاهتمام بالتعليم العالي مطلبا اجتماعيا واقتصاديا خاصة وأن مسؤولية التعليم الجامعي نحو المجتمع هي مسؤولية مواكبة النمو السريع في مجالات المعرفة ومواجهة العدد المتزايد للطلبة وتوفير الإمكانات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية والتطور.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه الجامعة اليوم هي ضمان الجودة في التكوين وتطبيق المعارف في مواقف جديدة، الأمر الذي يستوجب التنسيق والتوازن بين وظائف الجامعة وقدراتها في الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية.

من هذا الطرح حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات:

- هل يتيح التكوين الجامعي فرصة دراسية وثيقة الصلة بنوعية العمل الذي يرغب الطالب التخصص به مستقبلا؟
- هل تهيّئ أساليب التعليم الجامعي فرصة لتدريب الطلبة في مواقع العمل والإنتاج لتنمية الخبرات العملية للتخصص بما يخدم الحياة المهنية مستقبلا؟
- وهل يهتم التكوين في الجامعة بإعداد خريجين يمتلكون الكفاءات والمهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل؟

للإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بخطوات منهجية من خلال دراسة ميدانية أجريت على مجموعة من الأساتذة بجامعة قسنطينة2 في محاولة تحليلية لآرائهم حول الموضوع.

في الحقيقة إن التوسع الكمي وحده غير كاف لتحقيق رفع المستوى الكيفي للتعليم، فلا بد من الاهتمام بالكيف من أجل زيادة فاعلية التعليم، فتحسين مدخلات وعمليات التعليم من إدارة وتنظيم وأساتذة وطرائق التدريس والبرامج التكوينية وغيرها هي التي تمكننا من رفع مستوى مخرجات الجامعة المتمثلة في القوى العاملة المدربة. وعلى هذا الأساس قمنا ببناء استمارة مكونة من 25 بندا موزعة على 05 أبعاد والتي اعتبرناها من بين أهم المبادئ التي قد تستخدمها المؤسسة الجامعية في انتهاجها لمبدأ الجودة ومواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

إنّ نتائج الدراسة تتفق مع حقيقة مفادها أنّ لكلّ فرد أو لكلّ جماعة رأيها الخاص حول مواضيع متعددة متصلة بمضامين واقعية يتشرّبها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة.

فبالنسبة للبعد الأول الخاص بجودة أهداف التكوين،لم يبد أفراد عينة الدراسة رأيا بشأن أهداف التكوين إذا ما كانت تراعي حاجيات المجتمع أو إذا كانت تشتق من متطلبات سوق العمل، وهذا ما أشارت إليه النسب المرتفعة (61.66% و55%) والتي يؤكدها بالمقابل رفض أفراد العينة أيضا لوجود مبدأ الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في بناء أهداف التكوين المقدّر هو الآخر بنسبة عالية (56.66%). في حين وافق أفراد العينة بنسبة محتشمة على مبدأ تكوين الطالب مهاريا ومعرفيا (21.66%).

إن إجابات أفراد عينة الدراسة عن بنود هذا البعد قد يعكس لنا عدم رضا الأساتذة عن أهداف التكوين بتورطه في نوع من الأكاديمية العقيمة التي تستند إلى عنصر المحافظة، في حين لبّ التحدي الحقيقي للتعليم الجامعي المعاصر يكمن في قيادة التغيير والتجديد. إلا أن النقد يبقى موجها لنظام الدراسة الجامعية التي تهتم بالتعليم على حساب التعلم.

إن نتائج البعد الثاني المتمثل في جودة محتوى البرامج التكوينية تؤكد بشكل كبير نتائج البعد الأول، حيث استجاب أفراد العينة بعدم الموافقة فيما يخص التخطيط للبرامج التكوينية حسب حاجيات عالم الشغل أو إشراك هذا الأخير في بناء هذه البرامج وهذا ما تدل عليه النسب المرتفعة (53.33% و40%)، بالإضافة إلى أن الموافقة تتحدد بنسبة أقل من المتوسط (31.66% و28.33%) فيما يخص تصميم البرامج التكوينية حسب متطلبات سوق العمل وتشجيعها لتنمية المهارات اللازمة في الطالب لمواجهة عالم الشغل.

إن هذه النتائج لا يمكن أن تجعلنا نتجاهل النظر إلى الجامعة كمؤسسة إنتاجية للقوى البشرية المدربة لسوق العمل، وعليه تبرز أهمية الجامعة كمؤسسة إنتاجية بوصفها المسئولة عن إعداد الكوادر المؤهلة والمزوّدة بالكفاءات العملية اللازمة لتحمل مسئولية الإنتاج والتنمية في المجتمع. وقد يمكننا تفسير إجابات أفراد العينة بكون أن البرامج التكوينية مازالت تؤكد على الجانب النظري بشكل كبير مما يشكل قصورا في تحقيق الأهداف العامة والإنجاز بمجالات التدريب العملي، الأمر الذي من المحتمل جدا أن يترك أثرا سلبيا واضحا في مخرجات التعليم الجامعي وبالشكل الذي قد يعرقل خطط التنمية العلمية والاجتماعية والاقتصادية.

بالرجوع إلى نتائج البعد الثالث المتمثل في جودة أداء الأساتذة نجدها هي الأخرى معبّرة بشكل دلالي من ناحية عدم إبداء الرأي، سواء تعلق الأمر بتشجيع الأستاذ لاتجاهات إيجابية عند الطلبة نحو التكوين، أو بقدرته على تشخيص مواطن الضعف وإيجاد الحلول الملائمة لها (68.33% و85.33%)، في حين أننا نجد موافقة الأساتذة على هذه المبادئ كانت محتشمة جدا أي بنسبة 5%. وعليه فإن 56.66% من أفراد العينة يتجهون نحو عدم امتلاك الأستاذ القدرة الكافية لتوجيه التكوين نحو خدمة المجتمع. ففي ضوء تحليل مسؤوليات الأستاذ الجامعي تبرز أهمية العناية والاهتمام بالتطوير المهني، وذلك لأن أبرز التحديات المعاصرة للتعليم العالي والأستاذ تكمن في تحقيق الجودة النوعية في التعليم، ولهذا فإن التطوير المهني لأساتذة الجامعة يشكّل مطلبا أساسيا لتوفير مناخ مناسب لضمان الجودة، كما أن مستويات أدائهم تقرّر الكثير من مخرجات التعلم. وبهذا الصدد يرجح **روبرت ماكنج** عدم كفاية التعليم الجامعي على أن الأستاذ قديما وحديثا يقوم بتعليم طلابه وفق الأسلوب الذي تعلّم به، بدون إتاحة الفرصة لإعدادهم وتدريبهم قيميا وعقليا ومهاريا لمواجهة المستجدات، وبالتالي يتعيّن إعداد الأساتذة عن طريق تنظيم برامج تطويرية فاعلة لمختلف المسؤوليات التي تسند إليهم. **(علي حسين حسن.1999.ص07).**

النتائج المحصل عليها ضمن هذا البعد قد تعكس حقيقة عدم موافقة أفراد العينة أو تحفظها بشأن امتلاك الأساتذة بشكل عام لمجموعة الخصائص المتميزة التي تجعلهم قادرين على الابتكار والتجديد.

بالنسبة للبعد الرابع الخاص بجودة طرائق وأساليب التكوين كانت نتائج المتوسط الحسابي كما يلي: 45.66 للاختيار رقم 01، و32.99 للاختيار رقم 02 و21.33 للاختيار رقم 03. إن إجابات أفراد العينة جاءت متقاربة نوعا ما بما قد يدل عن قناعتها النسبية بإيفاء طرائق التعليم الجامعي لمستلزمات الدراسة التخصصية ذات العلاقة بنوعية العمل الذي يرغب الطالب التخصص به، وعلى الرغم من ذلك توجد مؤشرات تقديرية يمكن الاعتماد عليها في تفسير هذه النتائج في هذا المجال قد ترجع إلى:

- وجود قناعة لدى أفراد العينة بتوفر تعليم يتلاءم مع إمكانيات وقدرات الطالب.
- الإحساس بتوجه اهتمام الجامعة نحو الأصول النظرية المتفقة مع طبيعة التخصص.
- سيادة وضع غريب بالنسبة للدراسة الجامعية تتلخص حول فكرة الحصول على الشهادة لكل من يلتحق بالمؤسسة الجامعية مهما كانت النوعية.

وعليه يبقى النقد الموجه لأساليب التدريس من حيث الاهتمام بالتعليم الشكلي وعدم الاهتمام بالاتجاهات الحديثة في طرائق التدريس واستراتيجياته، ويظل هذا النقد قائما طالما لم تحقق الجامعة مستوى جيّد في ظل استقبال أعداد متزايدة من الطلبة وفرض أعباء إضافية من التدريس على الأستاذ بدلا من البحث العلمي والابتكار وتجديد أساليب التدريس.

أما بشأن آخر بعد في هذه الدراسة وهو جودة التقويم والمتابعة فكانت المتوسطات الحسابية كالآتي: 31.66، 57.99 و10.33. فمن المعروف أن عملية التقويم تتم على أساس معايرة الدور الذي يقوم به الأستاذ أو المؤسسة الجامعية في الواقع بالدور المتوقع منه، وذلك لتحقيق أهداف تطويرية عن طريق تحديد نقاط القوة في الأداء لتدعيمها والتعرف على نقاط الضعف لاتخاذ التدابير العلاجية المناسبة. ونجد أن إجابات أفراد العينة في معدلها المتوسط كانت بدون رأي، خاصة فيما يتعلق بطريقة تقييم الطلبة وتقييم أداء المؤسسة الجامعية، الأمر الذي يجعلنا نشير إلى أن مسألة التقويم لا تزال الحلقة الأضعف في التعليم الجامعي.

في الأخير نستطيع القول أن تدويل التعليم العالي والانفتاح من خلاله على الآخرين بهدف الابتعاد عن العزلة العلمية والثقافية، أصبح من أولويات كل جامعة تريد النمو والتطور، خاصة في ظل التزايد المستمر في أعداد الطلبة والأساتذة والباحثين الذين لم يكن بإمكانهم تجنب حتمية التواصل ضمن إطار دولي شامل. وعليه ضرورة انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي المحلي والدولي قد شكّل تحديا من الصعب تجاهله، بالإضافة إلى أن إمكانية حدوث توافق بين التعليم العالي، من جهة، وعالم الشغل، من جهة أخرى لا يمكن أن يتحقق إلا بالقيام بوضع تقديرات قصيرة وبعيدة الأمد حول التطورات المحتمل حدوثها في كل مهنة من المهن ومتطلباتها المحتملة. إذن إعداد خريجي التعليم العالي إعدادا جيدا لسوق العمل يتطلب إضافة إلى المحتوى العلمي تطوير وتثبيت مهارات خاصة بهم، كمهارة التواصل والعمل ضمن فريق والمهارات القيادية واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب. والنتائج المشار إليها في هذه الدراسة بينت إلى حدّ كبير أن هناك افتقار لعناصر التعليم الفعال والإمكانات الضرورية الأساسية في التعلم الجامعي بما يعود مردوده سلبا في تكوين شخصية الخريج التي لم تتح له الفرصة الكافية في البناء النوعي المتميز بسبب القصور في التدريب العملي المناسب وإغفال أهمية التدريب على أسلوب البحث العلمي وافتقار التنسيق بين التعليم الجامعي والاحتياجات الواقعية الفعلية للمجتمع.

## V - مقترحات الدراسة:

كخلاصة لما سبق نذكر بعض المقترحات لرفع مستوى الجودة في التعليم الجامعي:

- تضمين المناهج التعليمية الجامعية بأرفع نموذج معرفي معاصر، لتمكين الطلبة من فهم الواقع وتفسير ظواهره، وتأويله واستثماره وحلّ مشاكله لصالح الفرد والمجتمع.

- مرونة جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي، خاصة الأساتذة للتعامل مع المتغيّرات الدولية التي تؤثّر في التعليم الجامعي، بعيدا عن الجمود والشكلية، وكذلك المرونة في تطبيق القوانين الجامعية وتقدير الظروف والمستجدّات العامة والخاصّة.

- التعرف إلى احتياجات المجتمع وسوق العمل بآليات متنوعة منها تبادل المعرفة والخبرات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لتحديد مواصفات مخرجات العملية التعليمية المرجوة.

- التقييم الدوري لسير العمل من خلال المتابعة والتقويم بهدف التطوير والتحسين المستمر من خلال أجهزة متخصصة على مستوى عال من الكفاءة العلمية والعملية لتولي مهمة التقييم المستمر والعمل على التحديث بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات السوق، حيث يشتمل التحسين على محتويات المناهج وهيكلة التنظيم وأساليب التنفيذ والتقييم والتقويم.

- التركيز على العمل الجماعي بروح الفريق.

نستنتج إذن أن ضمان الجودة في الجامعة يحتاج إلى توظيف جيد للعمل والإنتاج والاتصال وأداء كلي جيد لمجالات المجتمع المختلفة، إذ أن احتمالات وإمكانيات ضمان الجودة في التعليم العالي ليست مستحيلة خاصة بعد انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي مما يرجح المزيد من التحول نحو جودة التكوين في صنع القرارات، وفي كفاءة الأداء والخدمة ونوعية الخريج.

- **الإحالات والمراجع :**


1. إدوار ساليز. 1994. **تطوير حركة الجودة في التعليم** ورد في دوهري: **تطوير نظم الجودة في التربية**، ترجمة الأحمد وآخرون. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
2. رشدي أحمد طعيمة. 2008. **الجودة الشاملة في التعليم: بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ط2. الأردن.
3. سهيلة محسن كاظم الفتلاوي. 2007. **الجودة في التعليم: المفاهيم، المعايير، المواصفات والمسؤوليات**. دار الشروق للنشر والتوزيع. ط1. الأردن.
4. علي حسين حسن. 1999. **قضية التحديث في التعليم العالي**. شبكة الانترنيت. (www. khayame-com/education-education)

5- Abdelkrim Benarab. **L'enseignement supérieur en Algérie**. Actes de la 1ère journée du LABECOM. 18 Déc. 2003. Université de Constantine.

6- A. Kouadria et K. Messaoudi. **Les enjeux de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur**. Actes du colloque international sur l'assurance qualité. 2013. Université de Skikda..

7- Laurent Talbot.2009. **L'évaluation formative**, Collection U, Sciences Humaines et Sociales, Armand colin, Paris.

8- Vucasovic.M. 2002. European Student Handbook on Quality Assurance in Higher Education. the national union of students in Europe.


- **ملاحق :**

**مخطط يوضح النتائج العامة للدراسة**

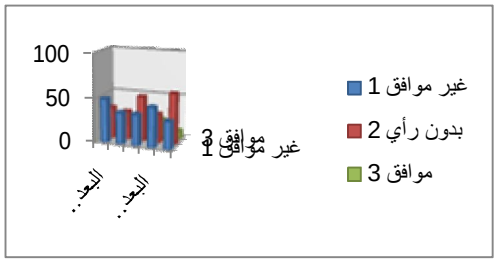


**كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :**

. جنادي لمياء ، (2020)، **الجامعة بين ضمان جودة التكوين وتلبية متطلبات سوق العمل (**دراسة تحليلية لآراء الأساتذة بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(04)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 43-52.